النقابة الوطنية للتعليم العالي

المكتب المحلي

كلية الآداب والعلوم الإنسانية بوجدة

وجدة في 07 يوليوز 2023

بيان

عقد المكتب المحلي للنقابة الوطنية للتعليم العالي بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بوجدة، اجتماعا بتاريخ 07 يوليوز 2023 على الساعة الخامسة والنصف زوالا، خُصص للتداول في الأوضاع التي باتت تتخبط فيها الكلية على جميع المستويات، بما يؤثر في السير العادي للمرفق العام، مما يؤثر بالتالي في ظروف اشتغال السادة الأساتذة، وعليه يسجل المكتب المحلي بأسف شديد:

- عدم وفاء إدارة المؤسسة بالالتزامات المتوافق حولها مع المكتب المحلي بمقتضى الاجتماعات السابقة مع السيد العميد والسيد رئيس الجامعة.
- استمرار تدهور البنية التحتية للكلية مما يؤثر على الشروط الموضوعية الصحية لأداء السادة الأساتذة لمهامهم في جو يحفظ كرامة هيئة الأساتذة الباحثين (غياب مرافق الصرف الصحي، غياب المقصف، المرآب غير كاف لاستيعاب سيارات الأساتذة، عدم تجهيز القاعات بالطاولات والإنارة؛ عدم تجهيز قاعة المحاضرات والتكوين بالكراسي، عدم وجود مصاعد في الكلية...).
- افتقار المؤسسة لأي نظرة استشرافية أو استراتيجية للنهوض بها وللاستجابة لمقتضيات الإصلاح البيداغوجي وتنزيل مخطط تسريع تحول منظومة التعليم العالي.
- استمرار إلزام الطلبة الباحثين بسلك الدكتوراه بأداء مصاريف إيواء السادة الأساتذة القادمين من خارج الجامعة، المشاركين في فحص ومناقشة الأطاريح الجامعية، وهو تجاوز قانوني لا يمكن تبريره، في تناقض مع ما تم التصريح به من طرف مختلف المسؤولين في الجامعة، سواء رئيس الجامعة، أم العميد السابق، أم العميد السابق بالنيابة (العميد الحالي).
- نشر استعمالات الزمن الخاصة ببعض وحدات التكوين في الماستر، دون تحديد القاعة الخاصة بالاستاذ، وتكليف الأعوان بمهمة توزيعها، وهذا ما ينم عن سوء التدبير والنقص في التجربة وسوء التعامل مع السادة الأساتذة.
- سيادة المقاربة الأحادية في تدبير الرزنامة السنوية لإعادة تسجيل الطلبة الباحثين في مركز الدكتوراه، دون التنسيق مع المسؤولين عن بنيات البحث، مما يؤثر على حق السادة الأساتذة في التأطير السليم وفق الآجال القانونية المقبولة.
- غموض المعايير التي تدبر بها التكوينات الموجهة للطلبة الدكاترة، وغياب أي مقياس علمي أو بيداغوجي لإسناد هذه التكوينات للمستفيدين منها.
- تحويل منصب علم الاجتماع المخصص لشعبة علم الاجتماع الى علم النفس رغم خصاص الشعبة لتخصص علم الاجتماع، وتمت العملية خارج الهياكل ودون استشارة الشعبة.
- الارتجال والتسرع في تنزيل الهندسة البيداغوجية وعدم الحصول على أي رد من طرف الوزارة في شأنها وغياب أي تقييم جدي وواقعي للإصلاح السابق.
- تجاوزات الإدارة والتضييق على الأستاذ الحرادجي في أداء مهامه، وحذف اسمه من استعمالات الزمن أو برامج الامتحانات المعلن عنها، ضدا عن كل الأحكام القضائية الصادرة

لصالحه ابتدائيا واستئنافيا وعلى مستوى المجلس الأعلى للقضاء؛ وللإشارة، فالأستاذ مازال يؤدي كل مهامه بكل وطنية وروح المسؤولية.

وعليه يطالب المكتب المحلي من المسؤولين، كل فيما يخصه بـ:

– العمل على إصلاح البنية التحتية (المراحيض، المقصف، المسجد، قاعة الأساتذة...) بما يحفظ كرامة السيدات والسادة الأساتذة.

– التزام القطب الموضوعاتي بكل نفقات إيواء السادة الأساتذة القادمين من خارج الجامعة للمشاركة في مناقشة الأطروحات الجامعية، وملفات التأهيل الجامعي.

– العمل على عدم نشر أي استعمال الزمن لا يتضمن الشروط الشكلية لاعتماده، خصوصا أرقام القاعات، والأستاذ المكلف بتدريس المادة.

– إعادة صياغة رزنامة جديدة لإعادة تسجيل الطلبة الباحثين في مركز الدكتوراه يشارك فيها المسؤولون عن وحدات البحث بما يستجيب للمعايير القانونية والعلمية، وبما يحفظ حقوق السادة الأساتذة في التأطير.

– تمكين الشعب من التصرف في الميزانية السنوية المخصصة لها؛

– تغطية النقص الحاصل في الموارد البشرية البيداغوجية والإدارية والتقنية أمام الزيادة الكبيرة في عدد الطلبة؛

– تحسين ظروف البحث العلمي بالكلية عبر الزيادة في الميزانية المخصصة له.

– توفير مكاتب للسادة الأساتذة الذين لا يتوفرون عليها؛

– تجهيز فضاء للأنشطة الرياضة للطلبة والأساتذة والموظفين داخل الكلية.

– إحداث مصلحة البرمجة والامتحانات، نظرا لما تم تسجيله من خلل في توزيع استعمالات الزمن والقاعات للسادة الأساتذة، وتكليف الأعوان بمهمة توزيعها.

– تهيئة مرآب داخلي خاص بالسادة الأساتذة، يساعد على تجويد ظروف العمل.

– التضامن المبدئي واللامشروط مع الأستاذ الحرادجي المحروم من أجره منذ أزيد من ثلاث سنوات، وإدانة مختلف أشكال التضييق عليه في أداء مهامه، ورفض حذف اسمه من استعمالات الزمن أو برامج الامتحانات المعلن عنها.

وفي متم الاجتماع، تم التأكيد على ضرورة التفاف السادة الأساتذة بإطارهم النقابي، والتعبئة لمواجهة كل ما يفرغ الجامعة من مهامها المعرفية والتنويرية، ورفض كل تجاوزات الإدارة في حق الأساتذة. إلى جانب ذلك، تم التأكيد على استعداد المكتب المحلي لأي عمل تشاركي مع مختلف المتدخلين، وعلى رأسهم إدارة المؤسسة، بما يخدم المصلحة العامة والحفاظ على انسجام واستمرارية المرفق العام، كما يدعو كافة السيدات والسادة الأساتذة إلى مزيد من التعبئة والتضامن للدفاع عن مكانتهم الاعتبارية وتحصين مكتسباتهم.

النقابة الوطنية
مكتب كلية الآداب
وجدة
للتعليم العالي